التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
الأحرار
الوطني الديمقراطي
العمل
الوفد
الأمة
مصر الفتاة
الخضر
الاتحاد الديمقراطي
مصر العربي الاشتراكي
الشعب الديمقراطي
العربي الديمقراطي الناصري
العدالة الاجتماعية
التكامل الاجتماعي
الوفاق القومي
مصر ٢٠٠٠
الجيل الجديد
حزب الغد الليبرالي
الحزب الدستوري الديمقراطي الحر
حزب السلام الديمقراطي
حزب شباب مصر
حزب المحافظين
الحزب الجمهوري الحر
حزب الجبهة الديمقراطية

الفصل الأول

نشأة وتطور التعددية الحزبية الراهنة في مصر

(١٩٧٦-٢٠٠٩)

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

لم يأت الانتقال فى مصر إلى التعددية السياسية نتيجة لاقتناع النخبة الحاكمة بالديمقراطية كاختيار استراتيجى ونهائى، بل جرى توظيفها كاستراتيجية لتكريس القدرة على الاستمرار، فهذا التحول الذى شهدته مصر قادته نخبة ذات جذور تسلطية، والهدف منه هو مواجهة ضغوط اقتصادية وسياسية تهدد استقرار هذه النخبة، كما أن الإطار الفكرى لهذا التحول يتسم بالانتقائية والتحكم، علاوة على أن بنية السلطة التى يقوم عليها تتسم بدرجة كبيرة من المركزية والشخصانية.

أما السلطة السياسية فى ظل التعددية المصرية فقد غلب عليها طابع القمع، واتسم التطور السياسى عموما بطابع الأزمة[1] وقد استمرت عملية التطور السياسى والديمقراطى تراوح بين مد وجزر حتى الآن، وذلك استنادا إلى إرادة السلطة الحاكمة، وهو الأمر الذى يجعل قضية الإصلاح السياسى مطروحة بشدة فى الوقت الراهن. وهو أمر يختلف كثيرا عما شهدته العديد من دول العالم والذى يمكن وصفه بالتحول الديمقراطى كما حدث فى أسبانيا والبرتغال فى عقد السبعينات من القرن العشرين وفى بعض دول جنوب شرق آسيا ودول جنوب وشرق أوروبا التى انتقلت جميعها من نظام الحزب الواحد فى إطار نظام شمولى أو تسلطى إلى التعددية الحزبية فى ظل نظام ديمقراطى. ويشير **مفهوم التحول الديمقراطى بصفة عامة إلى عملية الانتقال أو التحول من صيغة نظام غير ديمقراطى للحكم إلى نظام ديمقراطى**، وهى عملية معقدة وتستغرق عادة فترة من الزمن. وتؤكد الخبرات المقارنة للتحول الديمقراطى منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين أن هذه العملية تمت فى هذه الدول من خلال أساليب ووسائل

(١) أمانى عبد الرحمن صالح، التعددية السياسية فى الوطن العربى، دراسة للنموذج المصرى المغربى، دورية الفكر الاستراتيجى العربى، العدد ٢٨ (أكتوبر ١٩٩١).

متعدد، كما تتداخل فى بعض مراحلها خصائص السلطوية مع خصائص الديمقراطية، مما يجعل هناك إمكانية لانتكاسة عملية التحول الديمقراطى أو التراجع عنها، وبخاصة فى حالة ضعف المقومات الداعمة لهذا التحول، ومنها على سبيل المثال درجة التزام النخبة الحاكمة أو جناح مؤثر فيها بهدف الدمقرطة، ومدى وجود قوى ديمقراطية فاعلة تناضل بأساليب سلمية من أجل تطبيق المشروع الديمقراطى فضلا عن توفر بعض المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتحول الديمقراطى، علاوة على وجود بعض العوامل الدولية المساعدة على ذلك[1].

كما أن التحول الليبرالى يمثل شرطاً لتحقيق الديمقراطية، لكنه ليس كافيا، فهو بمثابة خطوات على طريق الديمقراطية ولكنها لا تقود حتما إلى الديمقراطية حيث يمكن التراجع عنها أو اتخاذها كآلية لتحديث النظام التسلطى بما يعزز قدرته على الاستمرار. وتتضمن عملية التحول الليبرالى عدة أبعاد منها: تخفيف القيود على حرية الرأى والتعبير، وتحسين سجل حقوق الإنسان، وتخفيف قبضة الدولة على المجتمع المدنى والسماح بشكل من التعددية السياسية، والتداول السلمى للسلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالنزاهة والحرية، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات، وتوفير ضمانات وإجراءات المشاركة السياسية للمواطنين عبر المؤسسات والقنوات الشرعية، وتحييد دور المؤسسة العسكرية فى العملية السياسية، وسيادة القانون، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان بمعناها الواسع وانتشار الثقافة السياسية الديمقراطية.

وقد افتقدت التجربة المصرية للانتقال إلى التعددية الكثير من هذه المقومات مما

(١) د.على الدين هلال، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب، فى كتاب تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١ (تحرير على الدين هلال)، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢ ص ٤٨.

أفقدها الاندراج تحت إطار مفهوم التحول الديمقراطى الذى شهدته هذه الدول فى أوروبا وآسيا أمريكا اللاتينية.

أولا : نشأة التعددية المقيدة فى مصر

ويمكن التعرف على أهم خصائص عملية الانتقال إلى التعددية فى مصر من خلال متابعتنا لنشأة هذه التعددية والأسباب التى دفعت إليها وما صاحبها من إجراءات تدفعنا إلى القول بأنها لم تكن فى إطار عملية للتحول الديمقراطى الحقيقى فى مصر. فقد شكلت التعددية السياسية مطلبا متنانيا لبعض القوى والتيارات السياسية فى مصر فى النصف الأول من السبعينات، إلا أن النظام السياسى فى ذلك الوقت كان قادرا على احتواء هذا المطلب وقطع الطريق عليه عبر اعتماد صيغة التعددية الحزبية المقيدة بضوابط صارمة فى الحدود التى تخدم تطلعات النظام فى تأسيس شرعيته الجديدة بعد رحيل عبد الناصر. وفى وقت يبدل فيه تحالفاته وعلاقاته الدولية باتجاه الغرب، ويتأكد فيه الحاجة إلى إعطاء انطباع بوجود قدر من الليبرالية السياسية يواكب اتجاه الدولة إلى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وجلب رؤوس الأموال الأجنبية لتشجيع الاستثمار داخل مصر.

ومن ثم فقد جاء الانتقال إلى التعددية السياسية مرسوما من أعلى وفقا للحدود التى رسمتها مؤسسة الرئاسة للتعددية وصاغ فلسفتها التنظيم السياسى الواحد، وارتهنت بالتالى بالقواعد القانونية التى حكمت مسار هذه التجربة بفلسفة وعقلية النظام الشمولى وبميراث وتقاليد التنظيم السياسى الوحيد الذى كان عنوانا لهذا النظام عبر أكثر من ثلاثة عقود[1].

(١) عصام الدين محمد حسن، نحو قانون ديمقراطى لإنهاء نظام الحزب الواحد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة كراسات ابن رشد (٧١)، القاهرة ٢٠٠٥ ص ١٧.

ولا شك أن بناء الأحزاب من أعلى ودون أن تكون تجسيداً حقيقيا للإرادة الشعبية من ناحية، والفلسفة التى قامت عليها عملية التحول نحو التعددية من قلب التنظيم السياسى الوحيد قد لعبت دورا بارزا فى توجه المشرع لفرض قيود قانونية بالغة الصرامة على الحق فى تكوين الأحزاب والانضمام إليها، وأفضت نهاية الأمر إلى تعددية صورية خاوية من أدى مضمون تقوم على تأمين الهيمنة الكاملة للحزب الذى أنشأته وترعاه الدولة مع وجود مجموعة من الأحزاب الصغيرة إلى جواره تتحرك فى إطار الهوامش المسموح بالاختلاف حولها، ودون أن تمتلك مقومات الدخول فى منافسة حقيقية معه، خاصة عندما لا يقترن التحول للتعددية بإحداث تغير جوهرى فى سمات النظام التسلطى القائم على سيطرة الدولة بشكل كامل على أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية، وتحكم السلطة التنفيذية فى النظم الانتخابية، واحتفاظ الحكومة بترسانة واسعة من التشريعات تتيح لها ملاحقة خصومها السياسيين والتنكيل بهم عبر قانون الطوارئ والنصوص المؤثمة لحريات التعبير والتجمع السلمى وحرية الصحافة، وهى أمور تجعل من الصعوبة بمكان على الأحزاب أن تقوم بوظائفها فى التجنيد السياسى وفى تمكين المواطنين من المشاركة فى الحياة السياسية وفى التأثير على صنع السياسات والقرارات وقد كرس قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته هذه الفلسفة التسلطية التى قامت عليها عملية التحول نحو التعددية الحزبية المقيدة عبر الشروط الصارمة التى لا تترك مجالات لتكوين أحزاب سياسية تستقل فى فكرها وتوجهاتها عن فلسفة وميراث التنظيم السياسى الوحيد حيث ارتهنت القواعد القانونية بحظر السماح بإنشاء أى حزب لا يلتزم بطائفة عريضة من الالتزامات تبدأ من الالتزام بمبادئ متعارضة حملتها ثورتا ٢٣ يوليو و١٥ مايو ولا تنتهى عند حدود الالتزام

فى ذات الوقت بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ومقومات الدستور والمكاسب الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العامل[1].

ولمزيد من التفاصيل التى تلقى الضوء على هذا التقييم لنشأة التعددية المقيدة فى مصر، من المهم التذكير بأن النصف الأول من السبعينات شهد تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية فى مصر محورها الأساسى اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادى وما رافقها من تغير فى النخبة الحاكمة التى خططت فى هذا الوقت للانتقال إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الغرب الرأسمالي واستبدال تحالفات مصر الإقليمية والدولية بتحالفات جديدة محورها علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انعكست هذه الأوضاع وما جسدته من تمايزات اجتماعية على الحياة السياسية والجماهيرية ونمو الاتجاهات المعارضة والاستقلالية عن الحكم ومؤسساته، فشهدت البلاد سلسلة من التحركات الجماهيرية ابتداء بمظاهرات الطلبة فى فبراير ١٩٦٨ التى رفعت شعارات التغيير والمطالبة بالحريات، وصدر نتيجة لها برنامج ٣٠ مارس، ومظاهرات نوفمبر ١٩٦٨، والانتفاضة الطلابية فى جامعات مصر ١٩٧٢، ١٩٧٣ داعية إلى تحرير الأرض المحتلة وضرورة اتباع سياسة اقتصاد الحرب والتعبئة الشعبية وإطلاق الحريات وتحقيق الديمقراطية، وواكبتها إضرابات واعتصامات عمالية تحركت خارج مواقع العمل على شكل مظاهرات فى المناطق الصناعية الكبرى بحلوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار والإسكندرية.

وتأسست فى نفس الفترة العديد من التنظيمات السياسية السرية كالحزب

(١) عصام الدين محمد حسن، نحو قانون ديمقراطي، المرجع السابق، ص ١٨.

الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى –٨ يناير، وعودة تيار الإسلام السياسى إلى النشاط بعد الإفراج عن الإخوان المسلمين وقدم للمحاكمة تنظيم أنصار الطليعة العربية كما تأسست تنظيمات سرية أخرى متفاوتة الحجم والتأثير ماركسية وقومية وليبرالية. واتسع نطاق المعارضة السياسية المنظمة والجماهيرية للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة للحكم ووصلت مداها فى منتصف السبعينيات. وكان على التحالف الحاكم الجديد أن يعيد ترتيب الوضع سياسياً بما يخدم سياساته الجديدة، ويضمن تعزيز مصالح الفئات الاجتماعية الحاكمة المستفيدة من سياسة الانفتاح الرأسمالى، وأن يقطع الطريق فى نفس الوقت على النمو المتزايد للحركة السياسية والجماهيرية المستقلة التى تكاد تفرض التعددية السياسية على أرض الواقع استناداً إلى قدرة متنامية للمنظمات السياسية اليسارية والقومية الوليدة، واكتساب الحركة الجماهيرية المستقلة مزيدا من الخبرة والقدرة على حشد قطاعات واسعة من جماهير الطلاب والعمال والمثقفين والمهنيين.

فكان لابد من قدر من الليبرالية السياسية يتمشى مع هذا التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية، فصدر قرار من قمة السلطة بالتعددية الحزبية فى ١٩٧٦ متمثلاً فى ثلاثة أحزاب فقط هى حزب مصر العربى الاشتراكى (وسط)، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (يسار)، حزب الأحرار الاشتراكيين (يمين)، ما لبثت أن زاد عددها لتصبح ٢٤ حزبا عام ٢٠٠٧. ويتمثل مغزى هذا التطور فى ثلاثة أمور أساسية:

الأمر الأول: أن التناقضات بين الطبقات الاجتماعية قد وصلت إلى درجة من الحدة يستحيل معها الجمع بينها داخل تنظيم سياسيى واحد هو الاتحاد الاشتراكى العربى، وكان واضحاً أن ثمة حاجة لأن تجد هذه التناقضات تعبيراً عنها فى أطر تنظيمية مختلفة.

الأمر الثانى: كان من الواضح أن هذا التناقض الاجتماعى سوف يترجم فى صورة صراع سياسى مفتوح قد يهدد استقرار النظام، ومبعث هذا الاحتمال لم يكن فقط الجدل السياسى العنيف الذى يشهده المجتمع بين القوى والتيارات السياسية المختلفة، وإنما أيضاً ما شهدته هذه المرحلة من تحركات طلابية وعمالية ونقابية مهنية أثارت انزعاج النظام. كان من الواضح أن ثمة حاجة إلى صيغة تعددية تجد هذه القوى المتناقضة من خلالها تعبيراً عن نفسها فيها. وتحتوى الصراعات المحتملة فى نفس الوقت وتحول دون أن تصل هذه الصراعات إلى حد الانفجار. وهذا هو بالضبط جوهر الصيغة التى تم التوصل إليها: أى التعددية المقيدة والتى من محدداتها الهامة السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية، بحيث أن الحزب القريب من هذا الجهاز يظل دائماً حزب الأغلبية والحكومة، بينما الأحزاب الأخرى غير مسموح لها بتداول السلطة معه من خلال الانتخابات العامة رغم إقرار هذا الحق دستورياً[1].

الأمر الثالث: الأخذ بالتعددية السياسية يعطى للنظام صورة إيجابية لدى حلفائه الجدد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سوف يكسبه هذا التحول مظهراً ديمقراطياً هو فى أشد الحاجة إليه عند تعامله مع حلفائه الجدد الذين يقدمون النظام الرأسمالى لشعوب العالم على أنه النظام الأقدر على تحقيق طموحهم إلى التقدم الاقتصادى والديمقراطية.

وسوف نلاحظ من خلال هذه الدراسة إن الأخذ بالتعددية الحزبية فى مصر ١٩٧٦ كان فى المقام الأول عملية إدارة لتناقضات المجتمع السياسى والتنمية أكثر

(١) عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية والعمل المشترك فى مصر (١٩٧٦-١٩٩٣) سلسلة كتاب الأهالى، العدد ٤٩ (يوليو ١٩٩٤)، القاهرة ص ٢٩.

منها عملية مقصودة لذاتها أو لتحقيق قدر من التطور الديمقراطى[١]. كما سنلاحظ أن «صعود وهبوط عملية الإصلاح السياسى فى مصر خلال ربع قرن من عمر التعددية الحزبية إنما كان انعكاسا لرؤية النخب الحاكمة لأفضل الطرق التى يمكنها بها مواجهة التهديد الموجه لبقائها، وتتداخل فى البقاء بمعناه المقصود هنا المعانى والأبعاد الأيديولوجية والمؤسسية والطبقية والنخبوية مع البقاء بمعناه الشخصى، بمعنى بقاء أشخاص معينين فى مواقع السلطة»[٢].

وإذا كانت التعددية قد أصبحت حقيقة واقعة فى مصر بعد عام ١٩٧٦ إلا أنها اتخذت طابعاً خاصاً من واقع تعامل الحكم معها «فمن بين كل الآراء المتعددة يوجد رأى واحد صحيح وصائب، أما باقى الآراء فإنها خاطئة ويجب العمل على إضعاف تأثيرها على الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى. وبالطبع فإن الرأى الصائب الوحيد هو رأى النخبة الحاكمة المسيطرة على الدولة، وهى نفس النزعة التى سادت فى حقبة سيطرة الحزب الواحد»[٣].

لقد ولدت التعددية الحزبية فى مصر مأزومة ومقيدة وما تزال حتى الآن مأزومة ومقيدة.

ثانيا: السمات المميزة للتعددية المقيدة:

هناك فارق كبير وجوهرى بين التعددية فى النظم الديمقراطية والتعددية المقيدة المطبقة فى مصر. فقد اقترن مفهوم التعددية السياسية فى التنظيم الديمقراطى

(١) د. جمال عبد الجواد، التحول الديمقراطى المتعثر فى مصر وتونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٨.

(٢) د. جمال عبد الجواد، المرجع السابق، ص ٨.

(٣) د. جمال عبد الجواد، مرجع سابق، ص ٣٤.

بالإقرار بحتمية التنافس فى المصالح والاختلاف فى الرأى، ومن ثم توفير الإطار التنظيمى والمؤسسى الكفيل باحترام وحماية هذا التعدد وهذا التباين وبما يؤدى عمليا إلى تعدد التنظيمات السياسية مثل الأحزاب وجماعات المصالح والمنظمات التطوعية. والتعددية كمفهوم تؤكد من ناحية على تعدد الجماعات وتنوع القوى، بما يتضمنه ذلك من قيم اجتماعية أساسية، ومن ناحية أخرى على قبول واحترام الدولة لهذا التعدد.

من هنا يمكن القول أن التعددية السياسية هى ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها، إلا أنه لا يمكن الفصل بين العناصر الثلاثة فى تعريف التعددية السياسية، فالمصطلح يعنى أولا الاعتراف بوجود تنوع فى المجتمع بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة، ويعنى ثانيا احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف فى العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات. ويعنى ثالثا إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية فى إطار مناسب، وهذا الإطار هو ما اصطلح على تسميته بالمشاركة السياسية.

* وينطوى هذا التعريف على أربعة مبادئ هى:

- الإقرار بحق التنظيم السياسى.
- التعدد المتكافئ للأحزاب.
- الحماية الدستورية.
- حرية تداول السلطة.

وعلى العكس من هذا فإن التعددية السياسية المقيدة المطبقة فى مصر تعنى قبول

النظام السياسى مبدأ التعددية السياسية فى شكل أحزاب سياسية، ولكن فى إطار قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها فى النظم الديمقراطية وهى وظائف تجميع المصالح والتجنيد السياسى والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية. وقد شهدت العديد من دول العالم الثالث ومن بينها مصر وعدة دول عربية تطبيقات مختلفة لنموذج التعددية السياسية المقيدة فى إطار استمرار النظام التسلطى، وأمكن بدراسة هذه التطبيقات لتعرف على عدد من الخصائص المشتركة التى تميزها هذا النمط من التعددية هى:

١-**التحول من أعلى**: بمعنى سيطرة النظام السياسى على عملية التحول، ويرتبط بذلك استمرار احتفاظ عناصر النظام بقدرتها على التأثير والإمساك بزمام الأمور ابتداء من صدور قرار التعددية من قمة السلطة التنفيذية إلى الإجراءات التى تتخذها عبر الممارسة لاستمرار سيطرتها على الأحزاب بما يمنعها من تجاوز الحدود المرسومة لها.

٢-**تدرج التحول نحو التعددية**: ومن أهم سمات التعددية المقيدة أن التحول نحو التعددية يتم بصورة تدريجية يحدد النظام جدولها الزمنى وتمكنه من ذلك سيطرته على أجهزة الدولة، ويشمل ذلك تحديد الخطوات الانتقالية التى تشمل توسيع مجال حركة المعارضة وتحقيق انفتاح سياسى نسبى قد يشمل الصحافة وأجهزة الإعلام. ويصحب هذه السمة وعد من النظام بالتوسع فى إقرار الحريات والحقوق السياسية والتوسع فى عدد الأحزاب وتحسين نظم الانتخاب تدريجيا كلما سمحت الظروف بذلك من وجهة نظر النظام. ويبرر عادة هذا التدرج فى عملية التحول للتعددية بضرورات الاستقرار.

٣-هيمنة السلطة التنفيذية: من أهم سمات نظم التعددية المقيدة استمرار الوزن المهيمن للسلطة التنفيذية، وعلى الأخص رئاسة الدولة، على السلطتين التشريعية والقضائية وعلى المجتمع كله، حيث يملك رئيس الدولة صلاحيات واسعة، منها تعيين الوزارة وإقالتها وإعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، وحل البرلمان فى حالة الاقتراع بحجب الثقة عن الحكومة، كما يرأس فى العادة قيادة القوات المسلحة، حيث تحتفظ المؤسسة العسكرية بوزن كبير فى نظم التعددية المقيدة. كما تسيطر الحكومة وحزبها على أجهزة الإعلام القومية وتسخرها كلها للدعاية للحزب الحاكم، وعلى الرغم من إقرار معظم دساتير هذه البلدان باستقلال القضاء وحصانته، إلا أنها تنشئ أشكالا أخرى من القضاء غير الطبيعى مثل القضاء العسكرى ومحاكم أمن الدولة، وتتوسع فى اختصاصاتها لتختص بنظر بعض القضايا السياسية[1].

وفيما يتصل بمصر فإننا نلاحظ أن هذه السمات الثلاث قائمة فى تجربة التعددية المقيدة وبصفة خاصة:

١-الدور المهيمن لرئيس الدولة من خلال سلطاته الواسعة بمقتضى الدستور.

٢-بالرغم من قبول مبدأ التعدد الحزبى من حيث المبدأ وصدور قرار التعددية من الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٦، إلا أن النظام يتمسك فى الواقع بصيغة الحزب الواحد، حيث ما يزال الوضع قائما على أساس حزب واحد مهيمن هو الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، وهو يحتكر الحكم منذ بداية التعددية، ويفوز دائما بأغلبية كبيرة فى مجلس الشعب، ويهيمن

(١) إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة، دراسة حالة حزب التجمع فى مصر ١٩٧٦-١٩٩١، سلسلة كتاب الأهالى العدد ٥٤ (أكتوبر ١٩٩٥)، القاهرة ص ٣٨-٥١.

بدوره على وسائل الإعلام.

٣-تتحكم السلطة التنفيذية فى المدى الذى يمكن أن يذهب إليه الحزب فى معارضة سياسات الحكم، وتتدخل فى الشئون الداخلية للأحزاب المعارضة لخلق المشاكل بين قياداتها (مثال حزب العمل وحزب الغد)عندما تجاوزت الخطوط الحمراء فى معارضتها للحكم، وتستخدم الخلافات بين قيادات هذه الأحزاب لتجميد نشاطها، وقد تم بالفعل تجميد نشاط ثمانية أحزاب، لا تستطيع استئناف نشاطها السياسى فى المجتمع إلا بعد حل مشاكلها الداخلية. وتهيمن السلطة التنفيذية فى مصر وطبقا للدستور (وخاصة رئيس الجمهورية) على السلطات الأخرى وعلى المجتمع كله.

٤-شهدت التجربة المصرية سيلامن القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والتى تشكل عائقا أساسيا يحول دون تطور التعددية الحزبية، وقد صدرت هذه التشريعات لإحكام السيطرة على التعددية وسد الثغرات التى تستطيع الأحزاب من خلالها أن تطور نفوذها السياسى والجماهيرى. مثل تعديل قانون الأحزاب لتجريم نشاط الأحزاب تحت التأسيس.

٥-رغم الوعد بالتدرج فى التوسع فى الحقوق والحريات وفى أنشطة الأحزاب وإلغاء القيود على النشاط السياسى الجماهيرى، إلا أن القيود القائمة منذ بداية التعددية مازالت قائمة حتى الآن، بل ازدادت لتفرض مزيدا من الحصار على الأحزاب القائمة وتمنع قيام أحزاب جديدة.

٦-رغم إجراء انتخابات برلمانية أعوام ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، فإنها أسفرت جميعا عن حصول الحزب الحاكم على الأغلبية المطلقة لمجلس الشعب ولم تحصل أحزاب المعارضة إلا على نسبة

محدودة للغاية من مقاعد مجلس الشعب. ولم يتحقق الهدف من التعددية وهو تداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة.

وقد أدى نظام التعددية المقيدة فى مصر عمليا إلى حرمان أحزاب المعارضة من الاستفادة مما توفره لها إمكانياتها الذاتية لممارسة نشاط جماهيرى فعال والقيام بوظائفها فى التجنيد السياسى والمشاركة السياسية وتجميع المصالح والتنشئة السياسية. وقد تناولت دراسة أكاديمية هذه القضية بالدراسة الميدانية عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تضمنت معلومات موثقة عن مدى تأثر حزب التجمع بالقيود المفروضة على التعددية وخلصت إلى «ضعف فاعلية الحزب فى القيام بوظائف تجميع المصالح والمشاركة السياسية والتجنيد السياسى» وفسرت ذلك بثلاث مجموعات من العوامل، أولها مجموعة العوامل المرتبطة بالقيود الدستورية والقانونية والواقعية المفروضة على نشاط الأحزاب السياسية بما فيها التجمع والتى تؤدى فى النهاية إلى تضاؤل إمكانية تداول السلطة أو المشاركة فيها ومن البديهى أن حزب التجمع لم يتأثر وحده بذلك بل تأثرت كل أحزاب المعارضة[1].

ومن أهم مظاهر الأزمة التى تعيشها أحزاب المعارضة فى مصر نتيجة للقيود المفروضة عليها:

-انصراف الجماهير عن أحزاب المعارضة وجمود عضويتها.

-تراجع توزيع الصحف الحزبية.

-محدودية تمثيلها فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ليس فقط بسبب تزوير الانتخابات، بل أيضا لعدم قدرتها على المنافسة وتقديم العدد الكافى من المرشحين.

(١) إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

-تراجع تواجدها فى المنظمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدنى سواء فى مجالس إدارتها المنتخبة أو العناصر النشطة بها.

-تزايد حدة التوتر الداخلى وحدوث انشقاقات فى أكثر من حزب[1].

وفيما يلى نعرض بقدر أكبر من التفصيل للقيود الخارجية المحيطة بالتعددية الحزبية والمشاكل الداخلية التى نتجت عن مجمل الظروف والأوضاع التى أحاطت بهذه التعددية فى مصر خلال ثلاثين عاما.

◆◆◆

(١) عبد الغفار شكر، المشكلات التنظيمية داخل الأحزاب السياسية، كتاب الأحزاب السياسية فى مصر الواقع والمستقبل، المؤتمر الرابع لجماعة تنمية الديمقراطية حول الأحزاب السياسية (تحرير أحمد المسلمانى)، القاهرة ١٩٩٩، ص ٨٣.

obeikan.com

التحديات التى تواجه النظام الحزبى فى مصر

القيود الموضوعية والمشاكل الداخلية

واجهت التعددية الحزبية فى مصر العديد من التحديات منذ ميلادها فى منتصف السبعينات من القرن العشرين، وعلى مدار ثلاثين عاما هى عمر هذه التعددية تزايدت التحديات التى تواجهها وكان لها أكبر الأثر فى الحد من فاعليتها والحيلولة دون نموها وتطورها، وتشكل البيئة المحيطة بالتعددية التحدى الأكبر لهذه التعددية، بل إنها سرعان ما أصابت هذه الأحزاب بمشاكل داخلية حادة، وقد ساهمت قيادات الأحزاب فى خلق بعض هذه المشاكل الداخلية، وهكذا فإن الأحزاب المصرية تجد نفسها اليوم بين شقى الرحى بين بيئة خارجية ومشاكل داخلية يتحالفان معا فى حصارها وإضعافها، وأى تفكير فى إخراج النظام الحزبى من مأزقه الراهن يجب أن يهتم أولا بالتعرف على القيود الخارجية المحيطة؟ بالأحزاب، وكذلك المشاكل الداخلية التى تعانى منها هذه الأحزاب، ومن ثم يصبح بالإمكان طرح الحلول الكفيلة بمواجهة هذه التحديات سواء كانت قيودا خارجية أو مشاكل داخلية.

■ القيود الخارجية المحيطة بالتعددية الحزبية:

تواجه الأحزاب المصرية العديد من القيود الخارجية المحيطة بنشاطها، وهى قيود تشريعية وقانونية وإعلامية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

١-إطار دستورى وقانونى غير ديمقراطى:

واجهت التعددية الحزبية فى مصر تحديا كبيرا يحول دون ممارستها لوظائفها

الأساسية ويتمثل فى الإطار الدستورى والقانونى القائم فى مصر وهو أساس استمرار النظام السياسى التسلطى والأوضاع غير الديمقراطية التى تكرسها كثير من التشريعات القائمة مثل قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية وغيرها.

طبقا للدستور يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات شبه مطلقة مما يجعله محور الحياة السياسية والمهيمن على سلطات الدولة كلها فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الأعلى للشرطة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية فضلا عن رئاسته للسلطة التنفيذية، يعلن حالة الطوارئ، ويبرم المعاهدات، ويستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا، وله طبقا للمادة (٧٤) من الدستور إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها. وقد أتاح هذا النص لرئيس الجمهورية أن يعتقل فى سبتمبر ١٩٨١ أكثر من ١٦٠٠ شخصية سياسية يمثلون جميع قيادات الأحزاب والقوى السياسية المعارضة والمنظمات الجماهيرية والقيادات الصحفية وأغلق جميع دور الصحف والنشر الحزبية وكثير من الجمعيات الأهلية وليس هناك ما يمنع من تكرار هذا الإجراء فى أى وقت.

وتتضمن صلاحيات رئيس الجمهورية طبقا للدستور تعيين نائب الرئيس وإعفاءه من منصبه، وتعيين رئيس الوزراء والوزراء وإعفاءهم من مناصبهم، وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين (السفراء) وعزلهم. وإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين وإصدار القوانين فى غيبة مجلس الشعب، وليس

لمجلس الشعب (السلطة التشريعية) دور رقابى حقيقى على السلطة التنفيذية[1].

والنتيجة الطبيعية لهذه الأوضاع الدستورية هى قدرة رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية على السيطرة على الحياة السياسية بما فيها الأحزاب السياسية والتحكم فى مسارها.

يعزز هذا الوضع ما ورد من قيود على حرية تأسيس ونشاط الأحزاب السياسية فى قانون الأحزاب السياسية الصادر سنة ١٩٧٧ وما أدخل عليه من تعديلات بعد ذلك لإحكام سيطرة الدولة على الأحزاب السياسية.

يشترط قانون الأحزاب أن تمارس الأحزاب نشاطها على أساس الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الديمقراطى.

ويتضمن قانون الأحزاب شروطا قاسية ومتناقضة لتأسيس الأحزاب واستمرارها مثل:

أن تكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية وفق أهداف وأساليب محددة، هذا ويتضمن قانون الأحزاب تشكيل لجنة شئون الأحزاب بقرار من رئيس الجمهورية تضم رئيس مجلس الشورى ووزيرين بالإضافة إلى ثلاثة من رجال القضاء السابقين وثلاثة من الشخصيات العامة أى أن أغلبيتها لأعضاء من الحكومة تقدم إليها طلبات تأسيس الأحزاب فإذا ثبت لها مخالفة أى شرط من الشروط السابقة ترفض اللجنة قيام الحزب. وللمؤسسين أن يلجأوا إلى محكمة خاصة تتضمن عدداً من الشخصيات العامة يعينهم وزير العدل للتظلم من قرار لجنة شئون الأحزاب برفض تأسيس الحزب.

ومن سلطة لجنة شئون الأحزاب أن توقف نشاط الأحزاب السياسية وتوقف

(١) الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية، ١٩٧١.

إصدار الصحف الحزبية وتوصى بحل الأحزاب السياسية فى حالة مخالفة هذه الشروط.

وينص قانون الأحزاب على معاقبة كل من يخالف هذا القانون بالسجن لمدة تصل إلى خمسة وعشرين سنة وغرامات مالية كبيرة[1].

ولا يقتصر الإطار التشريعى القائم على القيود التى جاء بها قانون الأحزاب بل هناك أيضاً عدد كبير من القوانين الموروثة من العهود السابقة أو التى صدرت خلال السنوات التى تلت قيام الأحزاب تتضمن قيودًا إضافية تحرم النشاط السياسى الجماهيرى وحق التجمع السلمى والاجتماعات العامة وتعطى للسلطات حق اعتقال المشتبه فيهم، وفرض قيود على حرية إصدار الصحف والمطبوعات بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ والقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ وقانون التجمهر ١٠ لسنة ١٩١٤ وقانون الاجتماعات والمظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ وقوانين الجمعيات الأهلية والتعاونية والنقابات العمالية والنقابات المهنية التى تضعها جميعاً تحت سيطرة الأجهزة الإدارية وتعطى لهذه الأجهزة حق الاعتراض على تأسيس الجمعيات الأهلية وإلغاء قراراتها وحلها. كما يلعب القضاء الاستثنائى دوراً خطيراً فى التأثير على فاعلية الأحزاب السياسية من خلال محاكمة أصحاب الرأى أمام محاكم أمن الدولة طوارئ ومحاكم أمن الدولة وتشكيل دوائر خاصة بها عناصر غير قضائية فى القضاء الإدارى للنظر فى المنازعات حول قانون الأحزاب.

ويلعب التطبيق المستمر لقانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ لمدة ٢٥ سنة دوراً سلبياً للغاية بالنسبة لنشاط الأحزاب السياسية حيث يعطى القانون للسلطات حق فرض قيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والإقامة

(١) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية وتعديلاته.

والمرور، والقبض على المشتبه فيهم واعتقالهم وتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية، وللسلطات أيضاً طبقا لهذا القانون حق الأمر بمراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها. وضبطها ومصادرتها وتعطيلها. وحق تحديد فتح المحال العامة بما فيها مقرات الأحزاب والجمعيات والنقابات والنوادى. ويمكن فرض هذه القيود بأوامر شفوية تعزز كتابة خلال ثمانية أيام. ويحاكم المتهمون بمخالفة قانون الطوارئ أمام محاكم أمن الدولة طوارئ التى يشترك فيها ضباط من القوات المسلحة والتى تشكل بعض دوائرها من ضباط فقط فهى محاكم عسكرية يحاكم أمامها مواطنون مدنيون متهمون بارتكاب مخالفات تدخل ضمن القوانين العادية.

وليس هناك ما يبرر عدم محاكمتهم أمام قاضيهم الطبيعى. وقد كان لهذا التطبيق المستمر لقانون الطوارئ نتائج خطيرة لا تقتصر فقط على مخالفة المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التى وقعت عليها مصر بل ساهمت فى إضعاف الحياة السياسية وانصراف المواطنين عن العمل العام خوفا من الأذى، وإضعاف فرص التطور الديمقراطى السلمى للمجتمع الذى يتطلب احترام حقوق الإنسان المصرى، وفتح قنوات شرعية للتعبير السلمى عن الرأى، وإتاحة الفرصة أمام المواطنين للمشاركة فى الحياة السياسية ودعم المنافسة السياسية السلمية.

وهكذا يتضح أن التعددية الحزبية تعانى من مأزق شديد، وأهم ما يعترضها هو طبيعة النظام السياسى السائد الذى ظل محتفظا بالكثير من الخصائص التى ورثها من المرحلة السابقة رغم التحول فى اتجاهاته السياسية فالنظام ما زال محتفظاً بطابعه السلطوى الذى يتجسد فى هيمنة جهاز الدولة، أى الحكومة وعلى رأسها مؤسسة

الرئاسة والجهاز البيروقراطى، مقابل ضعف المجتمع المدنى، ومن الجدير بالذكر أن الحكم قد استخدم آلية التشريع لضمان إحكام السيطرة على التعددية الحزبية.

سواء بإصدار قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة. وقد كان صدور قانون الأحزاب السياسية نفسه أوضح مثل لذلك وما تضمنه من أحكام سبق الإشارة إليها تضمن سيطرة الحكم على إنشاء الأحزاب الجديدة ونشاط الأحزاب القائمة، وخلال عمر التعددية صدرت قوانين جديدة وعدلت قوانين قائمة لسد الثغرات التى كشف عنها التطبيق ومثال ذلك تعديل قانون الأحزاب السياسية لتجريم أى نشاط للأحزاب تحت التأسيس عندما نجح الحزب الاشتراكى الناصرى تحت التأسيس أن يمارس نشاطا سياسياً واسعاً وفعالاً قبل التصريح له بقيام الحزب. وكذلك صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد انتفاضة ١٨،١٩ يناير ١٩٧٧ لوضع قيود جديدة على النشاط السياسى الجماهيرى. وصدور قوانين الاشتباه وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى مواجهة تصاعد النشاط السياسى الجماهيرى للأحزاب السياسية عام ١٩٧٨. وتعديل قوانين المطبوعات والنشر أكثر من مرة للحد من فاعلية الصحف الحزبية[1].

وعندما صدر قانون الشركات المساهمة تضمن نصاً يشترط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركات المساهمة التى تعمل فى مجال الصحافة والنشر لضمان التحكم فى صدور الصحف الجديدة، كما صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذى أدى إلى تجميد أوضاع غالبية النقابات المهنية وعدم إجراء انتخابات لهيئاتها

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: عبد الله خليل، القوانين المقيدة للحقوق المدنية والسياسية فى التشريع المصرى، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

القيادية. وتعديل قانون النقابات العمالية بما يعطى لقياداتها العليا الموالية للحكومة حق الاستمرار فى نشاطها بعد إحالتها للمعاش إذا قدمت عقودًا جديدة للعمل فى القطاع الخاص. وحقها فى الاستمرار لدورات جديدة دون الترشيح فى اللجان النقابية القاعدية وبذلك تواصل أداء دورها فى السيطرة على النقابات العمالية فى إطار التوجهات الحكومية.

نظام انتخابى فاسد:

حيث يعتبر النظام الانتخابى المطبق فى مصر من أهم معوقات تطور التعددية الحزبية وتحقيقها للهدف الأساسى من قيامها وهو تداول السلطة من خلال انتخابات حرة. فالنظام الانتخابى فى مصر لا يوفر ضمانات حقيقية لحرية الانتخابات وتعبيرها بصدق عن إرادة الناخب. حيث تجرى الانتخابات تحت إشراف وزارة الداخلية فعليا رغم نقلها أخيرا إلى وزارة العدل وهى هيئة حكومية غير محايدة فهى التى تعد جداول الناخبين وتشرف على كل مراحل العملية الانتخابية ابتداء من فتح باب الترشيح حتى إعلان النتائج، مما يعطى قوات الشرطة فرصة كبيرة للتدخل فى الانتخابات وقد تأكدت هذه الحقيقة فى انتخابات سنة ٢٠٠٥ رغم الإشراف القضائى.

وتمتلئ الجداول الانتخابية بأسماء المتوفين والمجندين والمهاجرين كما تحفل بالأسماء المتكررة، ويجد الناخبون صعوبة فى التعرف على لجان التصويت وغالباً، ما يمنع الناخبون من الوصول إلى هذه اللجان ويتعرضون للتهديد والضغط حتى لا يصوتوا لمرشحى المعارضة. ورغم تعديل نظام الانتخابات مؤخراً وإشراف القضاء على مرحلة التصويت وفرز الأصوات إلا أن النظام الانتخابى فى مجمله ما يزال يعطى للحكومة الدور الأكبر فى إدارتها لصالح مرشحى الحزب الحاكم. ورغم

تقدم أحزاب المعارضة بمشروعات قوانين جديدة لتعديل هذا النظام بحيث تكون الانتخابات تحت إشراف هيئة قضائية محايدة غير قابلة للعزل فى كل مراحلها إلا أن الحكومة لم تستجب لهذه الرغبة، وما يزال نظام الانتخابات من أهم التحديات التى تواجه التعددية الحزبية ويحول دون تحقيق الهدف الأساسى منها وهو تداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة.

احتكار الإعلام الجماهيرى:

ولضمان الحيلولة دون التواصل بين الأحزاب السياسية والقواعد الجماهيرية الواسعة صدرت العديد من القوانين فى مقدمتها قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذى يضع أجهزة الإعلام الجماهيرى كالإذاعة والتليفزيون تحت سيطرة حكومية كاملة بما يؤدى إلى حرمان الأحزاب السياسية المعارضة من الاستفادة من هذه الأجهزة لطرح برامجها ومواقفها على المواطنين.

فى حين يتمتع الحزب الحاكم بفرص واسعة فى هذا المجال. ثم تنظيم ملكية ونشاط الصحف المملوكة للدولة تحت مسمى الصحف القومية بوضعها تحت سيطرة مجلس الشورى الذى يعمل بتوجيهات حكومية ويتم من خلاله تعيين رؤساء مجالس إدارة ورؤساء تحرير هذه الصحف بحيث أصبحت أداة للحكومة وتوجهاتها لا تستطيع الأحزاب المعارضة استخدامها لطرح توجهاتها السياسية أو شرح مواقفها للرأى العام إزاء التطورات والأحداث السياسية الهامة.

وينطبق الوضع نفسه على أنشطة الثقافة الجماهيرية ومراكز الإعلام بالمحافظات وباحتكار الحكومة وحزبها لأجهزة الإعلام الجماهيرية لم يعد بوسع المواطن أن يتمتع بحقه فى الحصول على المعلومات والبيانات من مصادر متعددة تمكنه من الحكم على الأحداث واختيار الموقف الصحيح من التطورات والاختيار السليم بين

البدائل السياسية المطروحة عليه لأنه لا يعرف بدقة هذه البدائل، بل يتعرف عليها من خلال تقييم الحكومة لها فى وسائل الإعلام الجماهيرية التى غالباً ما تشوه هذه البدائل ولا تعرضها بصورتها الحقيقية.

السيطرة على مؤسسات المجتمع المدنى:

ونظراً لأهمية مؤسسات المجتمع المدنى فى التنشئة الديمقراطية واجتذاب المواطنين إلى ساحة العمل العام وإمكانية الاستفادة منها فى توفير الشروط الضرورية فى المجتمع للاهتمام بالعمل السياسى، فإن الحكومة تحرص على وضع هذه المنظمات تحت سيطرتها وتصر على عدم تعديل القوانين القائمة التى تكفل للأجهزة الإدارية السيطرة على هذه المنظمات، وخاصة الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والنقابات المهنية والجمعيات التعاونية والأندية الرياضية ومراكز الشباب. ورغم تنوع هذه المنظمات إلا أن قوانينها تعطى للحكومة إمكانية كبيرة فى التحكم فى معظمها حيث للجهة الإدارية حق الاعتراض على قيام الجمعيات الأهلية والتعاونية ومراكز الشباب، وحق الاعتراض على المرشحين لمجالس إداراتها، وتعطيل قراراتها واقتراح حلها. ويتضح موقف الحكم من هذه المنظمات والإصرار على وضعها تحت الوصاية الإدارية أنه رغم صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية الصادر سنة ٢٠٠٠ إلا أن الحكومة عاودت إصداره بنفس مواده استيفاء للشكل فقط، وكذلك ما تزال الحكومة تصر على استمرار العمل بالقانون رقم ١٠٠ للنقابات المهنية الذى جمد هذه النقابات وحال دون انتخاب مجالس إدارتها لمدة تقرب من عشر سنوات. ينطبق نفس الأمر على القوانين المنظمة للجمعيات التعاونية والأندية ومراكز الشباب وبذلك تضمن الحكومة ألا يتحول المجتمع المدنى إلى إطار يساهم فى توسيع الممارسة الديمقراطية

فى المجتمع ويزود الأحزاب السياسية بعضوية جديدة وقيادات جديدة.

تصاعد العنف السياسى:

فقد شهدت البلاد تصاعدا ملحوظا فى العنف السياسى بواسطة جماعات الإسلام السياسى خلال حقبتى الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، وأثرت المواجهة بين الحكم وهذه الجماعات على العمل السياسى بسبب القيود الكثيرة التى فرضت عليه والتى كان من نتيجتها منع المؤتمرات والمسيرات الجماهيرية ومنع توزيع البيانات الحزبية على المواطنين، وتزايد حالات الاعتقال السياسى للمشتبه فى صلتهم بالجماعات التى نظمت عمليات اغتيال واسعة النطاق لرؤساء الجمهورية والوزراء وكبار ضباط الشرطة والصحفيين والكتاب والقيادات الحزبية والسياح الأجانب. وصدرت العديد من القوانين التى تعطى لأجهزة الأمن حرية أكبر فى التعامل مع المعارضة السياسية وخاصة التى تلجأ للعنف. وقد أضرت هذه المواجهة بالحياة الحزبية وكان لها تأثير سلبى على إمكانيات التطور الديمقراطى. ورغم توقف أعمال العنف مؤخرا إلا أن هذه التأثيرات السلبية لم تتوقف بعد.

الأزمة الاقتصادية الاجتماعية:

واجهت البلاد خلال حقبتى الثمانينات والتسعينيات أيضا مشكلات اقتصادية واجتماعية كان لها تأثيرها الكبير على مستوى معيشة المواطنين وذلك نتيجة لتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى والتى كان من آثارها انخفاض نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٠٪ سنة ١٩٧٠ إلى أقل من ٢٥٪ سنة ٢٠٠٠. وارتفاع نسبة الفقراء إلى ٤٨٪ من السكان يحصلون على أقل من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى الوقت الذى يستحوذ أغنى ١٠٪ من السكان على ٣٥٪ من

الناتج المحلى الإجمالى[1]، وقد تزايدت فى نفس الفترة معدلات البطالة بين الشباب وأغلبهم من المتعلمين حيث وصلت إلى ١٧٪ من قوة العمل حسب تقرير البنك الدولى لعام ٢٠٠٠، واتسع نطاق الفئات المهمشة، سكان الأحياء العشوائية بالمدن الكبرى المحرومين، من الخدمات الأساسية ومن مصدر دخل منتظم حيث بلغ حجمهم ما يقرب من ٣ ملايين مواطن.

وترتب على هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تزايد التوتر فى المجتمع والذى يعود أيضا إلى أن هذه الفترة شهدت صدور العديد من القوانين التى تعيد صياغة العلاقات الاجتماعية لصالح الملاك كما حدث بالنسبة للعلاقة الإيجارية للأرض الزراعية والمساكن.

وتزايدت حالات الإضراب والاعتصام فى المصانع وحركات الاحتجاج فى الريف. وأصبحت الأحياء العشوائية مناطق نفوذ لجماعات العنف الإسلامية. وكان لهذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية آثارها السلبية أيضا على الحياة السياسية بصفة عامة والتعددية الحزبية بصفة خاصة. وأعلن كبار المسئولين فى الدولة أنه لا يمكن اتخاذ إجراءات جديدة لتحقيق مزيد من التطور الديمقراطى قبل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة. وأنه طالما بقيت مشكلة البطالة والفقر فإنه لا يمكن المغامرة بتحقيق مزيد من التطور لا تهز استقرار المجتمع. ويضرب كبار المسئولين المثل دائما بالاتحاد السوفيتى عندما تعجل جورباتشوف الإصلاح السياسى قبل أن تحل المشكلة الاقتصادية فانهار الاتحاد السوفيتى. ولذلك فإننا نرى أنه طالما استمرت هذه السياسات الاقتصادية التى أنتجت هذه

(١) د.إبراهيم العيسوى، مصر وقضايا المستقبل، سلسلة كتاب الأهالى العدد رقم ٢٦/ سبتمبر ١٩٩٧، القاهرة ص ٣٣.

المشاكل فإن الأمل ضعيف فى أن تبادر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات فعلية للانتقال من التعددية الحزبية المقيدة إلى تعددية حزبية حقيقية.

غياب تصور متكامل للانتقال الديمقراطى:

لم يكن قيام التعددية الحزبية فى مصر جزء من تصور متكامل للانتقال إلى الديمقراطية بل جاء كما أوضحنا من قبل لإنقاذ النظام من أزمته وتوفير شرعية جديدة له، وإعطائه مظهراً ديمقراطياً أمام الغرب. من هنا فإنه لا يمكن أن تزدهر التعددية الحزبية فى مناخ غير ديمقراطى وبمعزل عن توافر واحترام الحقوق والحريات السياسية والمدنية للمواطنين واستقلال القضاء ووحدته وحرية الصحافة ومدى تغلغل القيم الديمقراطية والسلوك الديمقراطى فى مؤسسات المجتمع المختلفة، وإنهاء وصاية الأجهزة الإدارية على المنظمات الاجتماعية والجماهيرية.. إلخ. ولما كان الإطار السياسى والقانون للمجتمع غير ديمقراطى، والعلاقات بين الدولة والمواطن غير ديمقراطية والعلاقات بين الدولة والمؤسسات الأخرى غير ديمقراطية، فإنه لا يمكن أن تنضج التعددية الحزبية أو تحقق الهدف من قيامها وهو أن تكون إطاراً للمنافسة الديمقراطية السلمية بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، وتداول السلطة بينها من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

ميراث السلطوية:

وهكذا يمكن القول بأن ميراث السلطوية فى المجتمع المصرى يمثل تحديا كبيرا لتطور التعددية الحزبية، خاصة وأن السلطوية تقوم على وجود حزب مهيمن على السلطة يحتكر الحكم باستمرار، كما تقوم على احتكار الدولة لوسائل الإعلام، ووصايتها على منظمات المجتمع المدنى، وحرصها على تأمين سطوتها من خلال ترسانة من القوانين التى تكفل لها إحكام قبضتها على كل مناحى الحياة فى المجتمع.

وبدون تصفية ميراث السلطوية فى المجتمع لا يمكن تصور إمكانية قيام نظام تعددى حزبى ديمقراطى.

المشاكل الداخلية للأحزاب السياسية :

من الشروط الجوهرية لتحول الحزب إلى قوة سياسية وجماهيرية مؤثرة هو نجاحه فى امتلاك أداة تنظيمية فعالة تنقل أهدافه السياسية إلى الجماهير، فالتنظيم الحزبى هو فى الأساس الإطار الذى يتم من خلاله تعبئة عضوية الحزب فى حركة نضالية موحدة بين الجماهير، وما لم يكن هذا التنظيم الحزبى قادرا على التغلغل فى صفوف الجماهير، وربط حركة الحزب بها فى مواقع عملها وسكنها وحياتها اليومية، فإن الحزب يبقى مجرد أفكار محلقة فى خيال أصحابها لم تتوفر لها بعد إمكانية التحقق فى الواقع.

وقد تأثرت الأحزاب السياسية كثيرا بالبيئة المحيطة والقيود الخارجية على حركتها سواء كانت قيودا قانونية أو إعلامية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية.. إلخ. وكان لهذه القيود الخارجية أكبر الأثر فى الحد من فاعليتها، وظهر ذلك بوضوح فى الجانب التنظيمى من نشاط هذه الأحزاب. ولما كان التنظيم هو حلقة الوصل بين فكر الحزب وأهدافه السياسية وبين حركته الجماهيرية، فإن المشكلات التنظيمية للأحزاب السياسية لم تكن مسألة داخلية تخص الحياة الداخلية للحزب، بل أثرت بشدة فى نشاطه الجماهيرى وقدرته على الاتصال بالجماهير. وعانت الأحزاب السياسية نتيجة لذلك من أزمة حادة مستديمة جوهرها عجز هذه الأحزاب عن التأثير فى الوضع السياسى القائم لعدم قدرتها على تعبئة قوى جماهيرية كافية للضغط على الحكم من أجل تغيير موقفه من قضايا الممارسة الديمقراطية، أو تغيير سياساته الاقتصادية والاجتماعية، أو تداول الحكم من خلال

انتخابات دورية حرة. وهناك مظاهر متعددة لهذه الأزمة التى تعيشها أحزاب المعارضة منذ سنوات طويلة. من أهم هذه المظاهر:

-انصراف الجماهير عن أحزاب المعارضة وجمود عضويتها أو تراجعها.

-تراجع توزيع الصحف الحزبية.

-محدودية تمثيل أحزاب المعارضة فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية، ليس فقط بسبب تزوير الانتخابات، بل أيضا لعدم قدرتها على المنافسة وتقديم العدد الكافى من المرشحين.

-تراجع تواجد الأحزاب فى المنظمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدنى سواء فى عضويتها أو مجالس الإدارة المنتخبة.

-تزايد حدة التوتر الداخلى وحدوث انشقاقات فى أكثر من حزب.

أما المشكلات التنظيمية والداخلية التى لعبت دورا فى تفاقم هذه الأزمة فإنه يمكن رصد أهمها على النحو التالى:

١-غياب التنظيم القاعدى:

تعتبر الوحدات الأساسية قاعدة البناء التنظيمى وهى تنشأ إما فى مواقع السكن (القرية، الحى، الشياخة) أو فى النشاط الجماهيرى (وحدات إنتاج، وحدات خدمات، وحدات تعليمية) وتشترط لوائح الأحزاب أن يسكن العضو فى وحدة أساسية سكنية أو جماهيرية حسب اختياره. وتمثل الوحدات الأساسية بالنسبة للحزب المستوى الذى سيتم فيه.

- التقاء الحزب بالشعب.

- تنظيم العضوية وتربيتها سياسيا وممارستها لنشاطها الحزبى بانتظام.

وتؤكد التجربة أنه إذا لم ينجح الحزب فى إنشاء وحدات أساسية فإنه لن ينجح فى إيجاد صلة منتظمة بالجماهير فى مواقع سكنها أو مواقع عملها ولن ينجح بالتالى فى تطوير علاقاته الجماهيرية، كما أنه لن ينجح فى الاستفادة من أعضائه فى نشاطه، ولن يتمكن من المحافظة على صلة منتظمة مع هؤلاء الأعضاء، بل إن هذه العضوية لن تستطيع أن تمارس حقوقها فى مناقشة خط الحزب وقدراته والتعبير عن رأيها فى ممارسات القيادة لأنه لا يوجد الإطار التنظيمى الذى يمكنها من ذلك وهو التنظيم القاعدى، وبالتالى فإن الحزب لا يستطيع أن يمارس تأثيرا يذكر على أعضائه ولا يستطيع أن يحاسبهم وهذا هو جوهر المأزق الذى تواجهه الأحزاب السياسية فى مصر حاليا بالنسبة لأعضائها.

وقد تنبهت لهذه الظاهرة رسالة أكاديمية للحصول على درجة الدكتوراه سنة ١٩٩٢ عن الأحزاب المصرية من الداخل تضمنت الاستنتاج التالى : تدل متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب موضع الدراسة على عجزها جميعا لكن بدرجات متفاوتة عن استكمال المستوى القاعدى. ولذلك هناك فجوة ملموسة، وهائلة أحيانا، بين الإطار الذى حدده النظام الأساسى لكل منها وبين الواقع الفعلى للتنظيم الحزبى[1] وترى هذه الدراسة أن غياب التنظيم القاعدى له تأثير سلبى على الديمقراطية الداخلية للحزب ؛ لأنه كلما اتسع نطاق المستوى القاعدى كلما زادت احتمالات توليد الضغوط من أسفل إلى أعلى، وبالتالى اضطر المستوى القيادى لأن يأخذها فى الاعتبار بدرجة أو بأخرى مما يقلل من قدرته على التلاعب بالجسد التنظيمى للحزب، وهو التلاعب الذى وصل ذروته فى حزب الأحرار الذى يعد

(١) د.وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة ١٩٩٣، ص ٩٦.

أقل الأحزاب استكمالا لمستواه القاعدى (١٦) وهناك شواهد كثيرة على أن كافة الأحزاب السياسية تعانى الآن من افتقاد التنظيم القاعدى فى معظم المواقع، وأنه رغم تشكيل لجان قيادية منتخبة للوحدات الأساسية بمناسبة انعقاد المؤتمر العام للحزب فإنها سرعان ما تنهار وتعجز عن مواصلة عملها الجماعى. وهذا ما يؤكد تجربة الأحزاب التى تبدى اهتماما بالوحدات الأساسية مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وحزب العمل. وقد أثر هذا الوضع سلبيا على المستويات الحزبية الوسيطة حيث يلاحظ أن اللجان المنتخبة فى الأقسام والمراكز سرعان ما تنهار وتعجز عن مواصلة العمل الجماعى مما يضعف علاقة الحزب بقواعده.

٢-تراجع العضوية:

من الظواهر الملفتة للنظر أن معظم الأحزاب السياسية فى مصر بدأت نشاطها بعد التأسيس بعضوية كبيرة نسبيا ثم بدأت هذه العضوية فى التراجع لأسباب متعددة، منها الضغوط الأمنية والقيود المفروضة على النشاط الجماهيرى وغياب التنظيم القاعدى الذى يؤدى إلى عدم انتظام صلة الأعضاء بالحزب. ورغم أن الأحزاب تكسب عضوية جديدة من خلال المعارك الانتخابية لمجلس الشعب والمجالس المحلية أو النقابات المهنية والعمالية إلا أنها سرعان ما تخسر هذه العضوية مرة أخرى، فضلا عن أن ما تكسبه من عضوية جديدة أقل بكثير مما تفقده من عضوية قديمة، ومن الملاحظ هنا أن العضوية التى تتوقف عن النشاط الحزبى لا تقدم استقالتها من الحزب ، بل تنسحب من النشاط دون إعلان إما نتيجة اليأس من تحقيق نتائج ملموسة لهذا النشاط أو لأن الحزب لا يستطيع أن يقيم صلة منتظمة معها فى إطار مؤسسى، وإذا أخذنا حزب التجمع التقدمى الوحدوى مثالا

لما يحدث فى سائر الأحزاب المصرية من تراجع فى العضوية لاكتشفنا أن عضوية هذا الحزب قد وصلت إلى أكثر من ١٥٠ ألف عضو فى ديسمبر ١٩٧٦ أى بعد أقل من ثمانية شهور من تأسيسه وقد بلغ عدد الأعضاء المشاركين فى انتخابات المؤتمر العام الرابع المنعقد فى يوليو ١٩٩٨ حوالى ١٣ ألف عضو فقط أى أقل من عشر العضوية فى ١٩٧٦ وكان المشاركون فى انتخابات المؤتمر العام الخامس سنة ٢٠٠٣ أقل من ذلك، ويوضح هذا المثال ما حدث من تراجع فى عضوية الأحزاب السياسية فى مصر. وهى مشكلة تنظيمية تعانى منها كل الأحزاب بدرجات متفاوتة.

٣-ضعف إعداد القيادات الجديدة:

يتوقف استمرار الحزب وتصاعد نفوذه السياسى على قدرته على اكتشاف قيادات جديدة باستمرار تضمن وجوده الفعال وسط الجماهير واستمرار تأثيره عليها وامتداد تأثيره إلى مواقع جديدة. ورغم وجود عوامل أخرى تلعب دورا هاما فى قدرة الحزب على الاستمرار والتأثير الجماهيرى مثل سلامة الخط السياسى وممارسة سياسة تحالفات صحيحة واستخدام أساليب ملائمة لنضاله الجماهيرى.

إلا أن العامل الحاسم فى جماهيرية أى حزب هو مدى ما يتوفر له من ثروة بشرية متمثلة فى قيادات مؤهلة مسلحة بالعلم والمعرفة تتمتع بنفوذ حقيقى وسط الجماهير، من هنا فإن الحزب يبدأ بحثه عن القيادات الجديدة باكتشاف العناصر النشطة فى الحياة اليومية للناس فى مواقع العمل والسكن والنشاط أى فى المصانع والورش القرى والأحياء السكنية فى المدارس والكليات ووحدات الخدمات، فى دور الثقافة ومركز الشباب نجد هذه العناصر النشطة فى النقابات والجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية والاتحادات الطلابية.، إننا باختصار نجدها حيث ينتج الناس ويبدعون وحيث توجد مشاكلهم ومصالحهم. من هنا فإنه بدون أن

يتواجد الحزب وسط الناس وبدون أن يتواجد الحزب مع الناس فى مواقع عملها ونشاطها وسكنها ومنظماتها الاجتماعية فإنه لن يستطيع اكتشاف هذه العناصر الحركية النشطة، أى أنه بدون أن يمارس الحزب عملا جماهيريا مع الناس فإنه لن يستطيع أن يكتشف قيادات جديدة يقوم بدوره فى إعدادها فكريا وتزويدها بالخبرات اللازمة لقيامها بدورها القيادى. ولما كانت التعددية الحزبية قد ولدت وسط العديد من القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية التى حالت دون ممارستها نشاطا جماهيريا منتظما فإننا نلاحظ أن الأحزاب السياسية فى مصر التى تأسست منذ عام ١٩٧٦ قد قامت على أكتاف قيادات تشكلت واكتسبت خبرتها الأساسية فى منظمات وأطر سابقة على قيام هذه الأحزاب، وبمرور الوقت وتوقف كثير من هذه القيادات عن النشاط لم تنجح الأحزاب فى تعويض هذه القيادات بقيادات جديدة. وهناك مشكلة بالفعل فى كل الأحزاب السياسية بالنسبة للصف الثانى من القيادات، ويلاحظ ارتفاع متوسط أعمار القيادات الحالية مما يهدد الوجود الفعلى لهذه الأحزاب بعد سنوات قليلة ما لم تنجح فى حل هذه المشكلة. وهو ما يتطلب مواجهة القيود الحالية المفروضة على نشاطها الجماهيرى.

٤ -ضعف الموارد المالية:

يحظر القانون على الأحزاب أن تمارس نشاطا اقتصاديا وتجاريا إلا فى مجال النشر والطباعة، كما يشترط القانون أن ينشر الحزب فى صحيفتين يوميتين أسماء المتبرعين له بمبالغ تزيد عن خمسمائة جنيه مع العلم بأن تكلفة نشر هذا الإعلان تكلف الحزب أضعاف هذا المبلغ، هذا بالإضافة إلى أن أعمال النشر سواء بالنسبة للصحافة أو الكتب لا تحقق عائدا ماليا سواء لارتفاع التكلفة أو لانخفاض معدلات التوزيع ونتيجة لهذا فإن الأحزاب مطالبة بالاعتماد فى مواردها المالية على اشتراكات

الأعضاء وهو مصدر لا يكفى أبدا لتحقيق موارد ملائمة للنشاط الحزبى.

ويؤثر هذا الوضع على قدرات الحزب سواء بالنسبة لفتح مقرات جديدة فى المحافظات والمراكز أو بالنسبة لتغطية تكاليف النشاط اليومى والاتصال الحزبى بين المستويات المختلفة وعقد الاجتماعات الدورية للجان القيادية فى المحافظات وعلى المستوى المركزى كما أنه يؤثر على قدرة الحزب على خوض الانتخابات البرلمانية والمحلية وانتخابات النقابات العمالية والمهنية حيث يكتفى بالترشيح فى عدد محدود من الدوائر الانتخابية وفى المنظمات الجماهيرية. وما لم يحدث تعديل فى القانون يسمح للأحزاب بممارسة نشاط تجارى تمول من خلاله أنشطتها الجماهيرية والإعلامية والتثقيفية والتنظيمية فإن هذه الأحزاب ستظل عاجزة عن النمو والتطور خاصة وأن تكاليف النشاط قد تضاعفت بحكم ما حدث فى المجتمع خلال السنوات العشرين الماضية.

٥-الاتصال الحزبى:

تتوقف فاعلية أى حزب سياسى وقدرته على الحركة والتأثير بمدى قدرته على تحديد آلياته وأدواته وأساليبه فى الاتصال بين المستويات الحزبية المختلفة (المستوى المركزى -لجان المحافظات- لجان الأقسام والمراكز- الوحدات الأساسية) بهدف الربط بين هذه المستويات وتزويدها بالمعلومات الضرورية اللازمة لتحقيق التنسيق بينها فى النشاط الحزبى. ويحقق الاتصال الحزبى الأهداف الأساسية التالية:

*** الربط التنظيمى بين المستويات التنظيمية وبين القيادة والقواعد:**

أ-صعوداً: بنقل الواقع ومتطلبات العمل الحزبى واحتياجاته ومشاكله واتجاهات الرأى بين القواعد حول مواقف القيادة المركزية.

ب-نزولاً: بتوصيل القرارات والتوجهات التى تتخذها المستويات الأعلى إلى

المستويات الأدنى ومبررات اتخاذ هذه المواقف.

- توحيد حركة الحزب وضبط سير العمل الحزبى فى الاتجاه المطلوب.

- نقل الخبرات المكتسبة والتجارب النشطة الناجحة إلى سائر المستويات.

- ضمان انتشار الحزب فى مختلف المواقع الجماهيرية بنفس التوجهات.

* وهناك وسائل عديدة للاتصال الحزبى يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف مثل:

- الاجتماعات التنظيمية الدورية لمختلف المستويات.

- المتابعة الميدانية من خلال وفود من المستويات الأعلى للمستويات الأدنى.

- التقارير الدورية والنشرات الداخلية.

- الاتصال المباشر.

- المقرات.

ويتطلب استخدام هذه الوسائل بكفاءة وبانتظام توافر موارد مالية للحزب تكفى لتغطية تكاليفها الأمر الذى لا تستطيع معظم الأحزاب أن تضمنه بالفعل نتيجة للقيود المفروضة عليها بالنسبة للنشاط الاقتصادى والتجارى ويؤثر ذلك سلبياً على كفاءة العمل الحزبى الداخلى وبين الجماهير كما يضعف الوحدة الحزبية لغياب المعلومات الأساسية فى الوقت المناسب كما يضعف وحدة النشاط الحزبى الجماهيرى.

٦-ضعف الاتصال الجماهيرى:

يصعب بناء الحزب السياسى بمعزل عن الحركة الجماهيرية للقوى الاجتماعية التى يعبر عن مصالحها، كما أنه لا يمكن بناء تنظيمات هذا الحزب بكفاءة فى غيبة نضال جماهيرى متصاعد، فهناك علاقة تأثير متبادلة بين عملية بناء الحزب ونضاله

الجماهيرى. كلاهما يقوى الآخر ويستمد منه قوة دفع جديدة. وتتعدد وسائل الاتصال الجماهيرى فهناك المطبوعات والنشر والندوات والمؤتمرات الجماهيرية والبيانات الجماهيرية والشعارات الجماهيرية.

كما تتنوع مواقع الاتصال الجماهيرى فهناك المنظمات الجماهيرية كالنقابات والأندية ومراكز الشباب وقصور الثقافة والمساجد والمقرات الحزبية والمقاهى وخاصة فى الأحياء الشعبية. وقد تأثر الاتصال الجماهيرى للأحزاب كثيراً بالقيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية المحيطة بالعمل الحزبى فى مصر حيث نلاحظ كما سبق توضيحه أنه لا يمكن فى ظل القوانين الحالية عقد المؤتمرات الجماهيرية أو لصق شعارات جماهيرية أو توزيع بيانات بمواقف الأحزاب على المواطنين وغالباً ما يؤدى ذلك إلى اعتقال أعضاء الأحزاب بتهمة تكدير الأمن العام وإثارة المواطنين وتعريض الأمن لعدم الاستقرار إلى آخر القائمة المعروفة من الاتهامات التى تجرمها القوانين المقيدة للحريات وقانون الطوارئ.

كما أن أعضاء الأحزاب فى المنظمات الجماهيرية يتعرضون لملاحقة أجهزة الأمن، وكثيراً ما تحل المجالس المنتخبة للمنظمات الجماهيرية إذا حصل أعضاء من أحزاب المعارضة على أغلبيتها وأوضح الأمثلة على ذلك ما حدث من تجميد لنشاط النقابات المهنية التى فقد الحزب الحاكم أغلبية مجالسها مثل نقابة المحامين ونقابة المهندسين.

٧-الخلافات والانشقاقات:

عانت الأحزاب السياسية فى مصر من تصاعد الخلافات وما ترتب عليها من انشقاقات، ويرجع ذلك إلى تصاعد الخلاف إلى الحد الذى لم يعد من الممكن معه استمرارها معاً، ولأن الباب مغلق قانوناً أمام حرية تأسيس أحزاب جديدة فإن

الأطراف المختلفة تواصل صراعها داخل الحزب للاستيلاء عليه مما يصيب العلاقات الداخلية بتوتر شديد.

وقد تفاقمت الخلافات داخل الأحزاب السياسية إلى درجة أدت إلى تجميد ثمانية أحزاب وإيقاف صحف بعضها عن الصدور، وغالباً ما تقوم الحكومة بتغذية هذه الخلافات بل التشجيع عليها عندما تتجاوز هذه الأحزاب الخطوط الحمراء التى لا يجوز من وجهة نظر الحكومة تخطيها. وقد حدث ذلك بالنسبة لحزب العمل بعد تحالفه مع الإخوان المسلمين وأزمة رواية وليمة لأعشاب البحر التى أدت إلى مظاهرات بجامعة الأزهر، وكذلك خلافات حزب الشعب الديمقراطى بعد أن رشح رئيس الحزب نفسه لرئاسة الجمهورية، وكذلك خلافات حزب الوفاق القومى بعد سلسلة المقالات التى نشرتها صحيفة القرار. وأخيراً ما حدث من انشقاق فى حزب الغد بعد خوض رئيس الحزب انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ٢٠٠٥ والخلافات داخل حزب الوفد فى يناير ٢٠٠٦. ويلاحظ أن معظم هذه الخلافات يدور حول التنازع على رئاسة الحزب وأسلوب إدارة العمل الحزبى، كما أنها بدأت فى بعض الأحزاب بعد وفاة مؤسس الحزب (حزب الأحرار- حزب مصر الفتاة- حزب الوفد)، أو بعد قيام صحيفة الحزب بنشر موضوعات يعتبرها الحكم تجاوزاً للخطوط الحمراء (حزب العمل- حزب الوفاق). وهناك أيضاً خلافات داخل الأحزاب الرئيسية تدور حول الخط السياسى للحزب وأسلوب إدارة الحزب، ولكنها تحل من خلال الحوار (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) ولم يمنع ذلك من توقف بعض أعضاء التجمع عن ممارسة النشاط الحزبى.

٨-غياب أو ضعف الديمقراطية داخل الأحزاب:

يعتبر ضعف الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية فى مصر أو غيابها من

أهم أوجه الاختلال فى هذه الأحزاب وتعتبر من المشاكل الرئيسية التى تعوق تطورها وفاعليتها.

وقد أجريت دراسة أكاديمية لقياس مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٢ انتهت إلى أن مستوى هذه الديمقراطية أقل من أن يسمح بضمان تطور ديمقراطى مستقر ومطرد ويؤدى إلى مقرطة كاملة للنظام السياسى. وقد توصلت الدراسة إلى هذه النتيجة عبر بناء نموذج لقياس مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطنى وحزب الوفد وحزب العمل وحزب التجمع وحزب الأحرار، وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية يضم كل منها مؤشرين فرعيين كالتالى:

-مؤشر خاص بنمط توزيع السلطة والاختصاص فى الأحزاب، ويشمل طبيعة البناء التنظيمى لهذه الأحزاب وعملية صنع القرار الحزبى.

-مؤشر يتعلق بطبيعة العلاقات بين النخبة والأعضاء فى الأحزاب ويشمل الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء فى تسيير شئون الأحزاب والفرص المتاحة لهم فى هذا المجال. إلى جانب عملية التجنيد للمناصب القيادية ومدى انفتاحها وارتباطها بالنشاط الفعلى، وإلى أى حد توفر فرص لدوران النخبة، وبالتالى عدم احتفاظ عناصر هذه النخبة بمناصبهم الحزبية طول الوقت أو لفترة طويلة.

-مؤشر يرتبط بأنماط التفاعلات داخل النخب الحزبية منظوراً إليه من زاويتى إدارة الصراع على النفوذ والكيفية التى يتم بها، والتعامل مع الخلافات السياسية والفكرية[1].

◆ ◆ ◆

(١) د.وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، المرجع السابق، ص ٩٦.